



«فترة المراجعة».. مستحقة

اضغط هنا لقراءة ملخص الموضوع



بقلم : فيصل الزامل

مختبر تجارب الكويت يتنقل من مسألة عدد الدوائر الى عدد الأصوات في هروب مستمر من حقيقة أن الأرضية غير صالحة لزراعة هذا النوع من النبات، أرضية تشبه الأردن الذي يرفع فيه نائب السلاح بوجه زميله ولبنان البلد الديموقراطي الأكثر عراقة في المنطقة العربية (...)، فالتشدد بالنصوص شيء وما يمارس على أرض الواقع شيء آخر، يمكنك أن تتخيل أنك في مجلس العموم البريطاني بينما أنت جالس في حي الرمانة اللبناني تنتظر حافلة يمطرها طرف ما بالرصاص لتشتعل حرب أهلية مدمرة بسبب الاحتقان الطائفي الذي أسفر عن انقسام حاد في الجبهة الداخلية استفادت منه سورية البعث الى أبعد الحدود، وهو سيناريو الكويت 1990، ويمكنك أن تزخرف الكلام (ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان) وتتساءل أين الحرية؟ وكأننا في بنغازي زمن القذافي أو حمص زمن البعث، ويمكنك أن تناقض كلامك تارة بتهميش قضية التنمية وتارة تطالب بالمشاريع، ومحصلة هذا التذبذب أننا باقون في نفس المربع منذ عقود بينما تتقدم دول خليجية على النحو المعروف.

يا سادة ويا سيدات،

شبعنا تجارب، ونحن بحاجة الى توافق وطني صادق لـ «فترة مراجعة» لا تقتصر على شهر ولا سنة، بل عشر سنوات من العمل الحقيقي الذي يسمح للكويت بترميم الدمار على مبدأ «الهدم يستغرق لحظات بينما البناء يحتاج الى سنوات».

نعم، لقد سمحنا لجميع النظريات بأن تأخذ فرصتها، واكتشفنا أن أصحابها ما بين (وتلك الأيام نداولها بين الناس) الذي كنت تظنه يتحدث فعلا عن مكاسب دستورية وإذا بها مكاسب شخصية تتطلع الى كرسي وتحقيق وهم يسميه مجدا لا يلبث أن يلفه نسيان ثقيل سبق له أن طوى أسماء براقية كثيرة لا يعرفها أبناء الجيل الحالي، وآخر يتحدث عن وحدة وطنية بينما هو محاصر بمطالب فئوية لا يستطيع الخروج عن طوعها حتى وإن رغب، وجميع هؤلاء وغيرهم يوظف النصوص لتحقيق أغراض شخصية بحتة، مثل ترقية الزوجة وابتعاث الابن وما خفي كان أكبر، لقد تغير الحال اليوم بعد أن اتضحت الصورة للأكثرية من المواطنين في الأشهر الأربعة الماضية ووصل الأمر الى سلامتهم الشخصية في طائرات منتهية الصلاحية وكهرباء تواجه القطع المبرمج، واكتشفوا أن كرم النواب في زيادات الكوادر قد امتصه التضخم الموازي، سواء بارتفاع إيجار الشقق من 400 الى 600 دينار أو اشتعال أسعار بقية السلع والخدمات، ما يعني أن التدمير المبرمج لم يقتصر على الميزانية العامة للدولة بل طال أحوال الأسرة بشكل مباشر.

في هذه الظروف، ومع تمدد الشوشرة نحو الأحكام القضائية فقد صار لا بد من القيام بما هو مستحق ولن تعجز الكويت بخبرائها المخلصين عن توفير المعالجة الملائمة تحاشيا لإفلاس يقترب سيتسبب في اضطرابات بالشارع تفوق ما يفعله البعض، فالدافع الأول للربيع العربي هو الظروف المعيشية البائسة التي طالت الإنسان العادي وليس الناشطين فقط، وصار الإنسان العادي هو الخلفية لأولئك الناشطين فيما حدث، فهل سننتظر الإفلاس أم نخبر المواطن العادي بالحقيقة قبل فوات الأوان؟!

وإذا كان هناك معارضون اليوم لخطوة «وقفه المراجعة» فقد كان عددهم قبل سنوات أكبر بكثير، إلا أن القناعة تتزايد يوماً بعد يوم بأن الترقيع لم يحقق نتيجة، لا بتعديلات الدوائر ولا بإيصال من كان يحمل «وهم» الإنقاذ ليتحول إلى عملاق من رماد تناثر بأسرع مما توقع المراقبون . توقعوا 6 أشهر. الأمر الذي يجعلنا بحاجة إلى الخطوة المستحقة، وترك أسلوب ارتهان وطن بأكمله طلباً لابتسامة من فلان ومانشيت مطبوع لعلان، يا قوم، أدركوا بلدكم قبل فوات الأوان، فالمقامرون لم يخسروا شيئاً، فامتيازاتهم لاتزال تنزل بالحساب وما خفي كان أكبر (...) والخاسر هو المواطن العادي.